

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / المساهمين المحترمين

الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد
(شركة مساهمة مغلقة)

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، باستثناء تأثير الامر المحتمل في الفقرة الاولى وتأثير الامر الموضح في الفقرة الثانية في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

١- كما هو مبين بالإيضاح رقم (١٠- أ) بالقوائم المالية المرفقة، لدى الشركة أرصدة مستحقة من المساهمين ومن جهة مرتبطة بلغت قيمتها ٨٤٨,١٤٢,٩٨٦ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٨٤٨,١٤٢,٩٨٦ ريال سعودي) والتي تتضمن مخصص استكمال إنشاء عقارات بلغ رصيده ٦٤,٦٦٤,٥٠٨ ريال سعودي كما في ذلك التاريخ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٦٤,٦٦٤,٥٠٨ ريال سعودي). لم نتأكد من الحصول على مصادقات لهذه الأرصدة المستحقة ولم تتم أية تحصيلات عليها خلال الفترة اللاحقة، كما أننا لم نتأكد من التحقق من مدي صحة وجود واكتمال تلك الأرصدة عن طريق القيام بإجراءات مراجعة بديلة، وعليه لم نتأكد من تحديد ما إذا كانت هناك أية تعديلات ضرورية على هذه الأرصدة المستحقة وأثر ذلك على القوائم المالية ككل.

٢- كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٦) بالقوائم المالية المرفقة، ولاحقاً لتاريخ القوائم المالية، فقد تم رفض طلب النقص المقدم من الشركة بخصوص أحد القضايا ولم تقم الشركة بإثبات وتحصيل قائمة الدخل الشامل بقيمة التعويض المنصوص عليه في الحكم الصادر من قبل المحكمة العليا بتاريخ ٢٦ شوال ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٤ أبريل ٢٠٢٥م) والبالغ قيمة ٩٣,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، مما نتج عنه زيادة في إجمالي الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وزيادة في حقوق الملكية بمبلغ ٩٣,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا المسبكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء لرأينا المتحفظ.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
الى السادة / المساهمين المحترمين
الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد
(شركة مساهمة مقفلة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية (تتمة)

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترض الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تسجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية




مشعل عبدالله الخالدي
ترخيص رقم ٦٠١

الرياض، المملكة العربية السعودية
٢٢ ذو القعدة ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٠ مايو ٢٠٢٥ م)